

Distr.: General
8 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩٤ من جدول الأعمال
التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٣، الذي رحبت فيه الجمعية بقرار دولة قطر استضافة مؤتمر دولي للاحتفال
بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أتشرف بأن
أحيل إليكم طيه التقرير الختامي الصادر عن مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ٩٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) جمال ناصر البدر
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

التقرير المتعلق بمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة

بالاقتران مع الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة

٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الدوحة، قطر

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٥	أولاً - هيكل مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة
٦	ثانياً - لمحة عامة عن العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة
٨	ثالثاً - الاستنتاجات وحصيلة الأعمال
٩	رابعاً - أعمال الجلسة الختامية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة
١٤	تذييل: إعلان الدوحة *

* للاطلاع على إعلان الدوحة، انظر A/59/592.

مقدمة

في سنة ٢٠٠٤، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة لسنة ١٩٩٤. ورحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار دولة قطر الاحتفال بهذه الذكرى السنوية المهمة^(١). وبرعاية وسماحة حرم سمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، عُقد مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة في الدوحة، قطر، في ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وقد قام مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة بدراسة وتحليل الآثار المترتبة على المادة ١٦ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن "الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة". وقد شملت العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة والتي استغرقت عاما فعاليات حكومية وحوارات إقليمية ومئات المناقشات التي عقدها المجتمع المدني وجرى تنظيمها على الصعيد المحلي. وخلال الجلسة الختامية في الدوحة، قام ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والأوساط الأكاديمية بتقييم نتائج الأعمال التحضيرية، واستعراض الاستنتاجات والوثائق، ووضعوا توصياتهم. وأدت سلسلة الفعاليات المتزامنة التي شهدتها الدوحة إلى "تجديد الدعم العام لتعزيز برامج الأسرة كعنصر أساسي في بناء عالم عادل ومستقر وآمن"، على نحو ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة^(٢).

وتشمل أهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ما يلي:

- (أ) رفع مستوى المعرفة في ما يتعلق بمسائل الأسرة لدى الحكومات والقطاع الخاص؛
- (ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات فعالة في ما يتعلق بالأسرة؛
- (ج) تشجيع الجهود الرامية إلى الاستجابة للمشاكل المؤثرة في حالة الأسرة (والمتأثرة بها)؛
- (د) إجراء استعراضات وتقييمات، على جميع الأصعدة، لحالة الأسرة واحتياجاتها، بما يشمل تحديد مسائل ومشاكل معينة؛

(١) قرار الجمعية العامة A/RES/58/15 (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

(٢) تقرير الأمين العام، A/59/176 (٢٣ تموز/يوليه، ٢٠٠٤)، الفقرة ٤.

- (هـ) تعزيز فعالية الجهود المبذولة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي بغية الاضطلاع ببرامج محددة خاصة بالأسرة، ووضع أنشطة جديدة وتعزيز الأنشطة القائمة؛
- (و) تحسين التعاون في ما بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية دعماً للأسرة^(٣).
- وقد نهض مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة بهذه الأهداف على نحو ملموس.

ألف - غرض مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة

أشرك مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، كل قطاعات المجتمع المحلي والوطني والدولي في وضع وجمع وتحليل القرائن الاجتماعية والعلمية اللازمة لتعزيز "الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع"^(٤). فللأسرة، كما لاحظ الأمين العام، "إمكانيات هامة وإن كانت لا تستغل، في أكثر الأحيان، للإسهام في التنمية الوطنية وبلوغ الأهداف الرئيسية لأي مجتمع [بما فيها] القضاء على الفقر، وإيجاد مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة"^(٥).

لقد صُمم مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة لاستغلال إمكانيات الأسرة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ونظر المؤتمر في النتائج والتوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في سلسلة من الفعاليات الدولية المنسقة. ويتضح من هذه القرائن، مجتمعة، أن الأسرة ليست فقط "الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع" (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦ (٣))، بل هي أيضاً العامل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وكان الغرض من مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة إعادة التأكيد على المعايير الدولية، ووضع مقترحات للعمل يسترشد بها في إعداد جدول أعمال للبحوث والمناقشات ووضع السياسات على أساس تعاوني، في ما يتعلق بالحياة الأسرية في العقد المقبل.

باء - الأعمال التحضيرية

- شملت عملية المؤتمر اجتماعات حكومية في كوتونو، بنن؛ وباكو، أذربيجان؛ وريغا، لاتفيا. وقد ساهمت سلسلة من الحوارات الإقليمية في إغناء العملية، ومنها:
- المؤتمر العالمي الثالث للأسرة، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، في مكسيكو، المكسيك.

(٣) المصدر نفسه، A/59/176، الفقرة ١.

(٤) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦ (٣).

(٥) المرجع نفسه، A/59/176، الفقرة ٤.

- الحوار الاسكندنافي، ١٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، في ستوكهولم، السويد.
- الحوار الأوروبي، ٢٣-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في جنيف، سويسرا.
- حوار الأسرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، في كوالالمبور، ماليزيا.

إضافة إلى ذلك، نظمت جماعات المجتمع المحلي مئات الاجتماعات للمجتمع المدني في ما يزيد على ١٣٤ مدينة في أرجاء العالم.

وجرى تقديم ما أسفرت عنه الفعاليات من إعلانات وتقارير وورقات ومقالات وبيانات شخصية واستنتاجات ومقترحات للعمل إلى أمانة مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة. وقد جمعت هذه المواد في تقريرين استند إليهما إعلان الدوحة.

جيم - حصيلة الأعمال

تشتمل التقارير التي أعدت لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة على منشور يجمع النتائج التي توصل إليها أكثر من ٢٠٠ اجتماع نظّمته المجتمعات المحلية، فضلا عن مجموعة أولية من الدراسات الأكاديمية، انظر ورقة العالم يتحد لحماية الأسرة: تقارير وبيانات وأخبار صادرة عن اجتماعات المجتمعات المحلية، وورقة المنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع المدني يعملون لحماية الأسرة في أرجاء العالم (وزعت في الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) (تجمعان وتلخيص التقارير الصادرة عن اجتماعات المجتمعات المحلية)؛ ورقة الأسرة في الألفية الثالثة: دراسة أكاديمية مختارة أُبلّغت إلى مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة (وزعت في الدوحة، قطر، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) (تعطي فكرة أولية عن العمل الأكاديمي الضخم الذي جمع خلال العملية التحضيرية). إضافة إلى ذلك، قدمت في الدوحة مجموعة من كافة الورقات والبيانات والمواد التي أُحيلت إلى الأمانة العامة.

وقامت لجنة صياغة عينتها سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند بإعداد مسودة أولية لإعلان الدوحة.

أولا - هيكل مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة

ألف - رعاية الحكومة للمؤتمر

كان لسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم أمير قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة فضل الإيجاء بالرؤية الخاصة بمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة. فقد أنشأت سموها

لجنة تنظيمية، برئاسة سعادة عبد الله بن ناصر آل خليفة، الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وساعدت وزارات وإدارات وشعب عديدة أخرى بدولة قطر جهود اللجنة التنظيمية، بما في ذلك وزارة الخارجية، بالعمل من خلال البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة.

وإضافة إلى دولة قطر، شاركت كيانات حكومية أخرى عديدة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي، بما في ذلك أعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، في العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة.

باء - مشاركة المنظمات غير الحكومية

قام عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمجموعات والجمعيات وأفراد المجتمع المدني بالمساعدة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة. وقامت لجنة عاملة تابعة لمنظمات غير حكومية بالتنسيق بين شبكة من المناقشات التمهيدية والمؤتمرات والحوارات. وضمت اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية ممثلين من تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان "كبير" ومؤسسة الأسرة الكاثوليكية وحقوق الإنسان، ومجلس البحوث الأسرية، والمركز العالمي للسياسات الأسرية وجامعة بريغام يونغ.

ثانيا - لمحة عامة عن العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة

في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة. وشدد التقرير على أن "أحد الأهداف الرئيسية" للسنة الدولية للأسرة لسنة ٢٠٠٤ كان "تجديد اهتمام الجمهور بالأسرة واستئناف ودعم السياسات والبرامج الموجهة للأسرة"^(٦). وقد جدد مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة اهتمام الجمهور بالأسرة بوصفها عنصرا أساسيا لإيجاد "مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة"^(٧).

وقام المؤتمر بتيسير سلسلة من الفعاليات الحكومية والحوارات الإقليمية واجتماعات المجتمعات المحلية. وقد شجعت هذه الأنشطة المناقشات الصريحة في ما بين راسمي السياسات

(٦) المصدر نفسه، A/59/176، الفقرة ٣٢.

(٧) المصدر نفسه، A/59/176، الفقرة ٤.

والممثلين الحكوميين، والأكاديميين، والمواطنين المهتمين في المجتمعات المحلية في كافة أرجاء المعمورة.

ألف - فعاليات حكومية

اشتملت عملية الدوحة على فعاليات حكومية هامة في بنن وأذربيجان ولاتفيا.

كوتونو، بنن: قامت حكومة بنن برعاية مؤتمر حكومي دولي يعالج الحياة الأسرية في أفريقيا. وقد عقد المؤتمر الإقليمي للأسرة في أفريقيا في كوتونو، بنن، في الفترة ٢٧-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. والتقى في ذلك المؤتمر بعض كبار المسؤولين في الوزارات والإدارات المحلية بأفراد من المجتمع المدني لمناقشة تنفيذ خطة العمل للأسرة في أفريقيا.

باكو، أذربيجان: عقدت حكومة أذربيجان مؤتمرا وطنيا بشأن الجوانب الاجتماعية والديمقراطية والجنسانية للأسرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وركز المؤتمر اهتمام مجتمع العلماء على مشاكل الأسرة والحلول الممكنة لها. وقدم تقرير عن هذا المؤتمر إلى أمانة مؤتمر الدوحة.

ريغا، لاتفيا: نظمت حكومة لاتفيا اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن احتياجات الأسرة والأبناء. وعالج الاجتماع الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الجهود التي تبذلها لاتفيا من أجل تعزيز استقرار الحياة الأسرية والمساواة للمرأة. وقدم تقرير عن هذا الاجتماع إلى أمانة مؤتمر الدوحة.

باء - الحوارات الإقليمية

قدمت اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية دعمها للجنة التنظيمية في أربعة حوارات إقليمية تحضيرية للجلسة الختامية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة.

مكسيكو: عقد المؤتمر العالمي الثالث للأسرة في مكسيكو في ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد جذب هذا المؤتمر مشاركين من أكثر من ١٥ بلدا في أمريكا اللاتينية لإجراء مناقشة استمرت ثلاثة أيام عن السياسة الأسرية الفعالة. وقدم الزعماء السياسيون والمنظمات غير الحكومية والأكاديميون ومثليون عن مختلف الجماعات الدينية مئات الورقات. واختتم المؤتمر باعتماد إعلان مكسيكو (الذي سينشر في الطبعة المقبلة لورقة الأسرة في الألفية الثالثة).

ستوكهولم: نظم حوار ثان في ستوكهولم، السويد، في ١٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤. وقد استضاف هذا الحدث أعضاء في البرلمان السويدي. وتصدى المشاركون لمسائل تتعلق

يهيكل الأسرة واللاجئين والإدماج الأسري والهجرة والسياسات الضرورية لدعم الوالدين العاملين والأسر القائمة على أحد الوالدين.

جنيف: اجتمع فريق أكاديمي لثلاثة أيام في جنيف، سويسرا، في الفترة ٢٣-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقدم إثنان وعشرون عالما من إسبانيا والمملكة المتحدة وسويسرا وكندا والجمهورية التشيكية والسويد والولايات المتحدة بحثا متعلقة بالأسرة، والزواج، وكرامة الإنسان، والوالدين والأبناء، والقيم الاجتماعية والدينية والثقافية.

كوالالمبور: اختتمت عملية الحوار بحوار الأسرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ "نحو مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة". وعرضت هذه العملية التي استضافها المجلس الوطني لتنمية السكان والأسرة التابع لوزارة المرأة وتنمية الأسرة والمجتمع، زهاء ٧٥ تقريرا أكاديميا وحكوميا ومجتمعيًا من أكثر من ٢٠ دولة من شتى أرجاء آسيا والعالم. واختتم الحدث باعتماد إعلان كوالالمبور (الذي سينشر في الطبعة المقبلة لورقة الأسرة في الألفية الثالثة).

جيم - اجتماعات المجتمع المدني

من أجل إشراك المجتمع المدني العالمي في الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، ساعدت اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية في تنظيم المئات من اجتماعات المجتمعات المحلية. وعقد ما مجموعه ٢٠٤ اجتماعات في ٣٤ بلدا. وجمعت تقارير وبيانات وإعلانات واستنتاجات صادرة عن هذه الاجتماعات في التقرير المعنون العالم يتحد لحماية الأسرة.

ثالثا - الاستنتاجات وحصيلة الأعمال

زاد مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة من الفهم الدولي للأسرة في كافة أرجاء العالم. فقد قام المؤتمر بدراسة وتحليل تصميم المجتمع الدولي المبين في الفرع ١٦ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على اعتبار "الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة". وتشتمل استنتاجات المؤتمر وحصيلة أعماله على دراسة لمعنى هذا الإجماع الدولي المستمر من عهد بعيد:

(أ) العلم يتحد لحماية الأسرة: يجمع هذا التقرير بعض الإعلانات والبيانات والأخبار والاستنتاجات الصادرة عن مئات الاجتماعات التي عقدها المجتمع المدني في أرجاء العالم؛

(ب) الأسرة في الألفية الثالثة: في بداية سنة ٢٠٠٤، عممت اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية في أرجاء العالم نداءً إلى تقديم الأوراق. وتلقى الفريق العامل أكثر من ١٤٠ خلاصة من علماء وباحثين من أنحاء العالم. ودُعيت نخبة من العلماء إلى تقديم ورقات مكتملة في الحوارات الإقليمية. وتشكل ورقة الأسرة في الألفية الثالثة اختياراً أولياً من مجموعة من الدراسات الأكاديمية. وستنشر في أوائل سنة ٢٠٠٥ مجلدات نهائية من الدراسات الأكاديمية؛

(ج) إحالة مواد مجمعة ومفهرسة إلى أمانة المؤتمر: أحيلت آلاف الصفحات من التقارير والبيانات والأوراق وغيرها من المواد إلى اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية أثناء سنة ٢٠٠٤. وقد تم توفير مجموعة مفهرسة من هذه المواد لتمحيصها واستعراضها في الدوحة؛

(د) إعلان الدوحة: يعيد إعلان الدوحة، الذي اعتمد لدى اختتام المؤتمر، التأكيد على الالتزامات الدولية حيال الأسرة؛ والزواج؛ وكرامة الإنسان؛ والوالدين والأبناء؛ والقيم الثقافية والدينية والاجتماعية. ويدعو إعلان الدوحة أيضاً المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي لدعم هذه الالتزامات وتنفيذها.

رابعاً - أعمال الجلسة الختامية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة

جمع مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة مجموعة متنوعة ومتعددة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون مختلف الثقافات والنظم السياسية والديانات. وقد توحد أصحاب المصلحة هؤلاء في الدوحة بفضل الفهم المشترك بأنه بحماية "الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع"^(٨)، لن تقوم المجتمعات المحلية والدول والمناطق والعالم بالتشجيع على التنمية المستدامة فحسب، بل ستقوم أيضاً بتعزيز التفاهم في ما بين الثقافات الذي يشكل الأساس الضروري لعالم مستقر وآمن وعادل لأبنائنا وأحفادنا.

وتخطى المندوبون في الجلسة الختامية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة المعقودة في ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الحدود الوطنية والسياسية وغيرها من الحدود التقليدية، فاتحدوا في إطار دعمهم المشترك للأسرة. وضم المشاركون ممثلين عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومختلف الجماعات الدينية وأفراد من المجتمع المدني وأكاديميين وباحثين مرموقين. وانخرط هؤلاء المشاركون في يومين

(٨) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦ (٣).

من المناقشات الرفيعة المستوى مع خبراء دوليين بارزين عاجلوا مجموعة واسعة من المواضيع المحورية بالنسبة إلى حياة الأسرة العصرية. واعتمد المؤتمر أيضا إعلان الدوحة.

وكان مؤتمر الدوحة حدثا يتسم بالشفافية ويتمتع بقاعدة واسعة، بدءا من التوصيات التي تقدم بها خبراء السياسات وصولا إلى الآراء التي أعرب عنها ممثلو الحكومات وأعضاء المجتمع المدني. وقد أسفر المؤتمر عن حصيلة قيمة من الأعمال، تُوجت بإعلان الدوحة. وتقدم هذه الحصيلة أساسا مفيدا للبحوث المستقبلية والمناقشات المتعلقة بالسياسات والعمل البناء للعقد المقبل.

ألف - جلسات العامة والمواضيعية للمؤتمر

الجلسة العامة: استهل مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة بكلمة افتتاحية ألقها سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في دولة قطر. فرحبت سموها بالمندوبين الموجودين في المؤتمر واعترفت بأهمية الدور الذي تؤديه الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في تركيز اهتمام العالم على الأسرة. ولاحظت سموها أن الحياة الأسرية الصحية هي عنصر رئيسي من عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وشددت أيضا على أن شعوب العالم تتشاطر الآراء والمعتقدات نفسها في ما يتعلق بمعنى الأسرة وأهميتها. وأكدت على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الأسرة في بداية الألفية الجديدة. وفي ضوء الالتزام المستمر من قبل دولة قطر بالأسرة وتنفيذ الدعوة الأولى إلى العمل الواردة في إعلان الدوحة، أعلنت سموها أن دولة قطر ستنشئ معهدا دوليا لدراسة الأسرة.

واشتملت الجلسة العامة للمؤتمر أيضا على ملاحظات أدلى بها السفير إبراهيم غميري، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار الخاص لأفريقيا. وتناول الكلمة خلال الجلسة أيضا ممثل عن اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية.

الجلسات المواضيعية: بعدئذ، انقسم مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة إلى عدة جلسات لمعالجة أربعة مواضيع رئيسية وذلك كما يلي:

- الأسرة في الألفية الثالثة: التحديات والعواقب
- الأسس القانونية والدينية للأسرة في الألفية الثالثة
- الأسرة والتربية
- الأسرة والحوار الاجتماعي

وفي إطار هذه العناوين المهمة، قام متحدثون مرموقون بمناقشة مواضيع من قبيل

ما يلي:

- الأسرة والعمولة
- الأسرة والتنمية
- تعزيز استقرار العلاقات الزوجية والاجتماعية
- التأثير الإيجابي للزواج على الرجل والمرأة والطفل
- التربية وتحدي الحداثة
- التربية والمسنون
- الأسرة كأساس للحوار الاجتماعي
- دور ومشاكل وسائط الإعلام في الأسرة العصرية
- تكاملية الرجل والمرأة
- تناقل القيم في ما بين الأجيال بواسطة الأسرة الممتدة

وسوف تنشر الدراسات الأكاديمية الكثيرة والتجربة العملية التي جرى تبادلها خلال هذه العروض في الطبعة الكاملة المقبلة لورقة "الأسرة في الألفية الثالثة".

باء- التفاوض بشأن إعلان الدوحة

تفاوضت بشأن إعلان الدوحة في الفترة ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لجنة تفاوضية حكومية دولية مرموقة، مؤلفة من ممثلين عن الحكومات في شتى أرجاء العالم. وقد ترأس اللجنة التفاوضية الدولية سعادة عبد الله عيد السليطي السكرتير الأول للبعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة.

وقد أعدت المسودة الأولى للإعلان لجنة صياغة برئاسة الدكتور عبد الجليل لهمانات، المستشار الخاص لسموها. وقد عرضت هذه المسودة على كل المشاركين في المؤتمر عند اختتام الجلسة العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ودعي المشاركون من غير الحكومات إلى تقديم تعليقات خطية إلى اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية بحلول الساعة السادسة من مساء يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبدأت اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية المناقشات عند اختتام الجلسة العامة. وبدأت هذه المداولات مساء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وامتدت حتى الساعات الأولى من

صباح يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وفي جلسة مثمرة عقدتها اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وضعت اللمسات الأخيرة على صياغة إعلان الدوحة. وأعرب رئيس اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية عن عميق امتنانه لأعضاء اللجنة على مساهماتهم المثمرة. وعبر أعضاء اللجنة عن تقديرهم لتوازن نص إعلان الدوحة. وشكر أعضاء اللجنة أيضا سموها ودولة قطر على عقد مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة.

ويؤكد إعلان الدوحة مجددا التزامات المجتمع الدولي الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية وغيرها من وثائق الأمم المتحدة. وتعدد أولى فقرات إعلان الدوحة مقاصد الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وتستعرض بإيجاز العملية التحضيرية للمؤتمر. وتؤكد فقرات المنطوق مجددا على الالتزامات الدولية حيال الأسرة وتدعو إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ هذه الالتزامات.

جيم - الجلسة الختامية واعتماد إعلان الدوحة

جرى عرض نص إعلان الدوحة الذي وافقت عليه اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية في الجلسة الختامية للمؤتمر. وحضرت سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند هذه الجلسة الختامية.

وبدأت الجلسة بموجز عن أعمال مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، قدمه سعادة عبد الله بن ناصر آل خليفة، الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، دولة قطر. ثم قامت الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني، نائب رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، بعرض النص الختامي لإعلان الدوحة على المؤتمر. وبناء على توصية رئيس اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية، طلبت الشيخة حصة من الممثلين الحكوميين في المؤتمر اعتماد إعلان الدوحة من دون تصويت. وبعد أن قام الممثلون الحكوميون بذلك، دعي كل المشاركين في المؤتمر إلى إثبات تأييدهم للوثيقة. فأدلى بعد ذلك ممثلون عن البرلمانات الوطنية في السويد ولاتفيا ونيوزيلندا ببيانات للترحيب بإعلان الدوحة ودعمه وتأييده. ثم قدمت سموها الملاحظات الختامية للمؤتمر، مكررة التزام دولة قطر بنتائج مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، فضلا عن المركز الدولي لدراسة الأسرة.

دال - الالتزام بالعمل

شجّع مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة مجموعة كبيرة من الشركاء على النظر في أفضل طريقة لتوفير "حماية المجتمع والدولة" للأسرة، تلك الحماية التي يؤكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٩). وقد حفز المؤتمر ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية وأفراد المجتمع المدني على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق وعد الإعلان العالمي.

الحكومة: جرى تزويد ممثلي الحكومات بمعلومات وفيرة، تشمل آراء المجتمع المدني واستنتاجات الأكاديميين من شتى أرجاء العالم، التي ستنحى للمفاوضات المستقبلية المتعلقة بالأسرة والحياة الأسرية وما تسترشد به وتثري من المعلومات. ويوصي مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة بأن تأخذ الحكومات بعين الاعتبار، وبالشكل الملائم، هذه البيانات - ولاسيما إعلان الدوحة - في المناقشات المستقبلية المتعلقة بالأسرة.

المنظمات غير الحكومية: تجدد اهتمام شبكة المنظمات غير الحكومية وكبار علماء الدين والأكاديميين وأفراد المجتمع المدني الممثلة في المؤتمر على نحو إيجابي في ما يتعلق بالجهود التعاونية المستقبلية. ويوصي مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة بأن تنظر هذه الشبكة في حصيلة أعمال المؤتمر - بما في ذلك المواد الأكاديمية المجمععة وإعلان الدوحة - كأساس لما سيجري في المستقبل من بحوث وتحليل وكأساس لوضع السياسات والأنشطة التنظيمية.

دولة قطر: تحت الدعوة الأولى إلى العمل في إعلان الدوحة على وضع "برامج وسياسات لحفز وتشجيع الحوار بين الأمم والأديان والثقافات والحضارات بشأن المسائل المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية"^(١٠). وتماشيا مع التزام دولة قطر بأهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، فإنها سوف تتخذ خطوات ملموسة لبلوغ أهداف هذه الدعوة الأولى إلى العمل. وقد أعلنت سمو الشيخة موزة أن دولة قطر سوف تنشئ، من خلال المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والوكالات المختصة الأخرى، معهدا دوليا لدراسة الأسرة. وسوف يجري تنسيق عمل المعهد مع الكيانات الحكومية والكيانات الأخرى المختصة المكرسة للبحث، ودعم إعلان الدوحة وتنفيذه.

(٩) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٦ (٣)؛ انظر أيضا تقرير الأمين العام، A/59/176، (٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، الفقرة ٤ (التي تلاحظ بأنه "عموما ما تم تجاهل" المساهمة التي تستطيع الأسرة أن تقدمها للمجتمع).

(١٠) إعلان الدوحة، الدعوة إلى العمل، الفقرة ١، انظر أيضا تقرير الأمين العام، الذي يشير إلى أن "مواصلة إجراء بحوث متعمقة بشأن الأسرة ووظائفها وعلاقتها ودينامياتها" أمر حيوي للاستئثار بها في "إدخال تعديلات على السياسات أو وضع سياسات جديدة"، A/59/176، الفقرتان ٣٩ و ٤٠.

إعلان الدوحة

مقدمة

اجتمع ممثلو الحكومات وأعضاء المجتمع المدني في الدوحة، قطر، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة احتفالاً بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

وعُقد الاجتماع تحت رعاية سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وجمعت الأعمال لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة آراء المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمجموعات الدينية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني.

ويشير المؤتمر إلى الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في كل من كوتونو، بنن؛ ومكسيكو سيتي، المكسيك؛ وستوكهولم، السويد؛ وجنيف، سويسرا؛ وكوالالمبور، ماليزيا؛ وأماكن أخرى؛ وأحاط المؤتمر علماً بالمقترحات والآراء التي عرضها كل المشاركين في المؤتمر.

الديباجة

إذ نعيد التأكيد على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، كما ورد في المادة ١٦ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

وإذ نلاحظ أن العام ٢٠٠٤ يصادف الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة التي أعلنتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٤، وحيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رحبت في قرارها ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بانعقاد المؤتمر الدولي للأسرة؛

وإقراراً منا بأن أهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تشمل الجهود الرامية إلى تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على صياغة سياسات بشأن الأسرة وتنفيذها ورصدها؛ و (ب) حفز الجهود الرامية إلى التصدي للمشاكل التي تؤثر على حالة الأسرة وتؤثر بها؛ و (ج) إجراء استعراضات تحليلية على جميع المستويات وتقييم حالة الأسرة واحتياجاتها؛ و (د) تعزيز فعالية الجهود المبذولة على كل الأصعدة من أجل تنفيذ برامج محددة تتعلق بالأسرة؛ و (هـ) تحسين التعاون بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المساندة للأسرة؛

وإذ نأخذ في اعتبارنا الاستنتاجات الأكاديمية والعلمية والاجتماعية التي جُمعت لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، والتي تؤكد في مجموعها أن الأسرة ليست هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع فحسب، بل هي أيضا العامل الأساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة؛

واعترافا منا بضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها الأسرة في إطار العولمة؛
وإذ ندرك ما يمثله تعزيز الأسرة من فرصة فريدة لمعالجة المشاكل المجتمعية بصورة شمولية؛

وإذ نكرر التأكيد على أن الأسر القوية المستقرة تساهم في صون ثقافة السلام وتعزيز الحوار بين الحضارات والجماعات العرقية المختلفة؛

وإذ نرحب بإعلان سمو الشبيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة قطر، عن إنشاء معهد دولي للدراسات الأسرية.

نعيد في هذا المضمار تأكيد الالتزامات الدولية تجاه الأسرة ونهيب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على جميع المستويات أن تتخذ إجراءات في سبيل حماية الأسرة.

التأكيد مجددا على الالتزامات تجاه الأسرة

نعيد تأكيد الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه لتعزيز الأسرة وبخاصة ما يلي:

١ - نتعهد بالاعتراف بما تؤديه الأسرة من أدوار من حيث الدعم والتربية والتنشئة وتعزيز هذه الأدوار، مع إيلاء الاعتبار التام لتنوع القيم الثقافية والدينية والأخلاقية والاجتماعية في العالم؛

٢ - نؤكد على ضرورة الحفاظ على الكرامة المتأصلة في الإنسان وندرك بأن الطفل يحتاج، بسبب قصوره البدني والعقلي، إلى ضمانات وعناية خاصة سواء قبل مولده أو بعده. لذا فإن الأمومة والطفولة يجب أن تحظيا بالمساعدة والرعاية الخاصة. ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن؛

٣ - نحدد تأكيدنا على أن الأسرة هي الخلية الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية ومساعدة المجتمع والدولة على أوسع نطاق ممكن؛

٤ - تؤكد على ألا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضاً كاملاً لا إكراه فيه، ويكون للرجل والمرأة ابتداءً من بلوغ سن الزواج حق معترف به في الزواج وتأسيس الأسرة على أن يكون الزوج والزوجة شريكين متساويين؛

٥ - تؤكد كذلك على أن الأسرة تتولى المسؤولية الرئيسية في تنشئة الطفل وحمايته منذ طفولته الأولى حتى سن المراهقة. ومن أجل تحقيق نمو كامل لشخصية الطفل، ينبغي أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية تسودها السعادة والحب والتفاهم. وعلى كل مؤسسات المجتمع احترام ودعم الجهود التي يبذلها الآباء لتنشئة ورعاية الأطفال في بيئة أسرية. وللآباء الحق الأول في اختيار وتأمين نمط تربية أولادهم دينياً وحلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

نداء من أجل العمل

مراجعة لما ورد أعلاه من التزامات نهب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على جميع المستويات القيام بما يلي:

فيما يتعلق بالقيم الثقافية والدينية والاجتماعية

١ - وضع برامج لحفز وتشجيع الحوار بين الأمم والأديان والثقافات والحضارات بشأن المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية، بما في ذلك التدابير الكفيلة بصون مؤسسة الزواج وحمايتها؛

٢ - إعادة تأكيد أهمية المعتقدات الدينية والأخلاقية في صون الاستقرار الأسري والتقدم الاجتماعي؛

٣ - تقييم وقياس مدى انسجام القانون والسياسات الدولية مع مبادئ وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بالأسرة؛

فيما يتعلق بكرامة الإنسان

٤ - إعادة تأكيد الالتزام بتوفير تعليم جيد للجميع، بما في ذلك تكافؤ فرص الاستفادة من التعليم؛

٥ - تقييم ومراجعة السياسات الحكومية لضمان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في الإنسان وحمايتها في كل مراحل الحياة؛

فيما يتعلق بالأسرة

٦ - وضع مؤشرات تقييم أثر كافة البرامج على استقرار الأسرة؛

- ٧ - تعزيز السياسات والبرامج التي من شأنها أن تمكن الأسر من كسر دائرة الفقر؛
- ٨ - تقييم ومراجعة السياسات السكانية الحكومية، ولا سيما في البلدان التي تسجل معدلات ولادة دون مستوى الإحلال؛
- ٩ - تشجيع الأسرة ودعمها من أجل توفير الرعاية للمسنين والمعاقين؛
- ١٠ - مساعدة الأسرة على مواجهة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وغيرها من الجوائح التي تشمل الملاريا والسل؛
- ١١ - اتخاذ تدابير فعالة لدعم الأسرة في أوقات السلم والحرب؛

فيما يتعلق بالزواج

- ١٢ - دعم مؤسسة الزواج وصورها وحماتها؛
- ١٣ - اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز استقرار الزواج من خلال جملة من الوسائل منها تشجيع الشراكة الكاملة والمتساوية بين الزوجين في إطار علاقة زوجية ملتزمة ودائمة؛
- ١٤ - وضع سياسات وممارسات فعالة لإدانة ومعالجة العلاقات التعسفية في إطار الزواج والأسرة، وإنشاء مؤسسات عامة لمساعدة الرجال والنساء والأطفال والأسر في الأزمات؛

فيما يتعلق بالوالدين والأبناء

- ١٥ - تعزيز الجهود من أجل إتاحة فرص سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية متكافئة للنساء، وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من السياسات من أجل مساعدة الأمهات والآباء على أداء أدوارهم الأساسية؛
- ١٦ - تعزيز أداء الأسرة بإشراك الأمهات والآباء في تعليم أبنائهم؛
- ١٧ - إعادة تأكيد حق الوالدين في اختيار نوع التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم؛
- ١٨ - إعادة تأكيد واحترام حرية الوالدين أو أولياء الأمور القانونيين، عند الاقتضاء، في اختيار المدارس، غير المدارس التي أنشأتها السلطات العامة التي تتواءم مع الحد الأدنى من المتطلبات التعليمية التي تضعها أو تقرها الدولة، وكفالة حصول أطفالهم على التعليم الديني والأخلاقي الذي يتوافق مع معتقداتهم.

نلتمس من البلد المضيف للمؤتمر، دولة قطر، إبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة
بوقائع جلسات المؤتمر، بما في ذلك إعلان الدوحة، خاصة خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة
للسنة الدولية للأسرة الذي سيقام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
